

## بيان المكتب الوطني

تحية النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام بإجلال وتقدير كل الطبيبات والأطباء والصيادلة وجراحي الأسنان الذين كانوا أشاوس في محطة يوم 16 يونيو 2021 الخاصة بانتخاب أعضاء اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء. و التي أبان فيها مناضلاتنا ومناضلينا، رغم كل المكائد وكل معاول الهدم و بعض الحملات الانتخابية التي غابت عنها الأخلاق، عن بسالة نضالية وعن تقبل الاختلاف وعن ثقافة ديمقراطية ووحودية عالية .

إن هذه التمثيلية التي حققتها مناضلات ومناضلو نقابتنا من خلال صناديق التصويت وبنشوة الانتصار، رغم كيد الكائدين، دليل مدوي على تشبثهم بإطارهم التاريخي وعلى حجم وحدة صفهم وعن نبذهم الصارخ لكل ما من شأنه أن يزرع بذور التفريق. إن انخراط الطبيبات والأطباء بهذه الكثافة وبهذا النكران للذات دليل آخر عن تشبثهم بإطارهم العتيد والشرعي والوحيد ألا وهو النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام و من خلالها تشبثهم الشديد بالملف المطلي الجامع و الشامل و على رأسه تخويل الرقم الاستدلالي 509 بكامل تعويضاته كمدخل للمعادلة و درجتين بعد خارج الإطار.

وبهذه المناسبة لا يسعنا إلا أن نهنئكم ونهني أنفسنا بكم على هذا النجاح الباهر الذي يؤكد ويثبت مرة أخرى للجميع أن سر نجاح نقابتنا مرده بالأساس نضالاتنا ودفاعنا المستمر والمبدئي عن الطبيب و الصيدلي و جراح الاسنان أينما وجد و ديمقراطيتنا الداخلية والتناوب على التسيير والتداول على المسؤولية و الاستماع إلى نبض القواعد. وأبلغ من ذلك، أن نقابتنا هي إطار الأطباء بلا منازع. فإلى متى ستستفيق وزارة الصحة من سباتها لتصحيح وضع الإقصاء والتهميش المبيت من أجل تمثيل نقابتنا في مؤسسة الحسن الثاني وكذا التخلي عن تماديها هي ومسئولي هذه المؤسسة في إقصائنا إرضاء لبعض المسؤولين المتقاعدين في المؤسسة و قبل ذلك متى سيتم تصحيح الوضع في ما يخص تعاملها الغير منصف مع فئة الأطباء بفرض عقوبة مضاعفة عليهم عبر مبالغ الاقتطاع الشهري المرتفعة و في نفس الوقت فرض أداء مبالغ عالية مقارنة مع باقي الفئات مقابل خدمة الاضطياف بالإضافة إلى غياب إرادة حقيقية لتجويد الخدمات و تنوعها حسب حاجيات كل فئة و طرح سلة خدمات جديدة تستجيب إلى الانتظارات الحقيقية للأطباء من قبيل اختيار مؤسسات فندقية من الصنف الممتاز داخل المغرب و خارجه و شركات الطيران و النوادي الترفيهية.

إن نجاحنا يعتبر تكليفا وليس تشريفا، تكليفا من أجل إخراج ملفنا المطلي وخاصة تحسين أوضاع الطبيب المغربي من مرحلة الشرنقة السياسية إلى مرحلة الوجود والتطبيق العملي. لا سيما، وأن مختلف الفرقاء السياسيين أصبحوا يؤمنون، أكثر من أي وقت مضى، بإصلاح المنظومة الصحية لأنها هي بوابة وسر إنجاح ورش الحماية الاجتماعية في المقابل لازالت الحكومة المغربية تدير ظهرها وتتنكر لملفنا المطلي العادل فمتى ستأتي هذه النقيشة السحرية؟ ومن الجهة التي ترفض وتحول دون نقشها على أرض الواقع؟!

إن أطباء وصيادلة وجراحي الأسنان القطاع العام أصبحوا يتلقون بتقزز واشمئزاز كل المبررات والحجج الواهية التي تتوارى وراءها حكومتنا الموقرة، للتهرب والتنصل من الالتزام بوعودها، ويطالبونها بالتعامل مع ملفهم المطلي العادل بكل جدية ونزاهة، على غرار ما قامت به إزاء ملفات فئات أخرى، كما يستنكرون سياسة الكيل بمكيالين التي تنهجها الحكومة في التعاطي مع ملف الأطباء، ويتساءلون: لماذا تُسوَّى ملفات فئات أخرى بكل سلاسة ويسر؟ وكل ما تعلق الأمر بملف الأطباء والصيادلة وجراحي الأسنان أو ملف الشغيلة الصحية بشكل عام، تُظهر الحكومة تخاذلا غير مفهوم؟ وتجاهلا يصل إلى درجة الاستفزاز؟ عن قصد أو عن غير قصد!! فإن كان ذلك عن قصد، فعليها أن تعي جيدا أنها تلعب

بالنار، لأن صبر الأطباء والصيادلة وجراحي الأسنان قد نفذ؛ أما وإن كان ذلك عن غير قصد، فعليها أن تستغل فرصتها الأخيرة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه قبل فوات الأوان.

وفي إطار الحديث عن تحسين أوضاع الطبيب المغربي، ترى النقابة المستقلة ضرورة الإسراع بتنزيل ميثاق شرف موحد يلتزم حوله كل الفاعلين في الميدان الصحي من قطاع عام و خاص. خصوصاً أن ما يتم تحضيره الآن من مشاريع تنظيمية غابت فيه المقاربة التشاركية من طرف وزارة الصحة:

● **ففيما يخص تعديل القانون 131-13** نعلن للرأي العام الوطني انه لم تتم استشارتنا نهائياً رغم أن القانون يخص القطاع العام و الخاص على حد سواء و إذا كنا نستغرب دوافع هذا المنطق الاقصائي فإن موقفنا هو الترحيب بالكفاءات الأجنبية خدمة للمواطن أولاً، لكننا أيضاً نتساءل كيف سنحمي صحة المواطن المغربي و المشروع الذي يعد هدفه الأساسي هو جلب الكفاءات قد اغفل التحقق من الكفاءة الطبية كما هو معمول به في الدول المتقدمة؟ و ما الضامن بتوجيه الوافدين إلى مناطق الخصاص في غياب الإشارة إلى الخريطة الصحية؟ كما نستنكر عدم العمل بشكل موازي و بنفس السرعة التي اعد بها القانون المذكور على تشجيع و تحفيز الطبيب المغربي أولاً سواء بالقطاع العام أو الخاص رغم أن أزمة كورونا أظهرت بالملموس دور الطبيب المغربي داخل القطاع العمومي في حماية الأمن الصحي للوطن و كان الأجدى إيجاد حلول حقيقية و استخلاص العبر من ظواهر كالاتقالات الجماعية و الفردية التي يشهدها القطاع و عزوف الأطباء حديثي التخرج عن الالتحاق بقطاع الصحة و مؤخرًا ظاهرة ترك الوظيفة و هجرة الأطباء المغاربة بأعداد كبيرة إلى دول أخرى، و كلها تعد خير دليل عن الوضع القاتم و الإفلاس التام، الذي وصلت له منظومتنا الصحية..

● **أما في ما يخص مشروع إحداث وظيفة صحية عمومية و مشروع الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية** فالمكتب الوطني للنقابة المستقلة لأطباء القطاع العام، واذ يُثمن هذا التوجه بالاعتراف بخصوصية قطاع الصحة و المهن الصحية الذي طالبنا به منذ سنوات، فإنه يستنكر التستر و التكتّم الغير مبرر على تفاصيل المشروعين، فهل بإخفاء التفاصيل عن الفاعلين الأساسيين و المكلفين بإنجاحه على ارض الواقع ألا و هم مهنيو الصحة سنعطي فرص النجاح للمشروع أم أننا نسير به إلى الهاوية؟ و هنا نذكر وزارة الصحة و من خلالها الحكومة المغربية مرة أخرى إلى ضرورة اعتماد المقاربة التشاركية خلال كل مراحل إعداد و صياغة و تنزيل الوظيفة الصحية العمومية تنفيذاً لتنصيب الدستور المغربي على تفعيل المقاربة التشاركية في الإعداد و التنفيذ و التقييم للسياسات العمومية من جهة و لتوفير الشروط الموضوعية لإنجاح هذا المشروع من جهة أخرى، و جعله أحد المداخل الرئيسية لورش الإصلاح الشمولي للمنظومة الصحية، خصوصاً أن الموارد البشرية لقطاع الصحة تشكل قطب الرحي لأي نظام صحي ناجح وفعال؛ كما نحذر من أي توجه لصياغة أو تنزيل فوقي أحادي للمشروع و نؤكد على ضرورة تضمين النظام الأساسي للوظيفة الصحية العمومية لكل الحقوق الأساسية و المكتسبات التي يتضمنها النظام الأساسي للوظيفة العمومية الحالي و الضامنة للاستقرار المهني و العائلي لمهنيي الصحة و الحامية من الشطط في استعمال السلطة، كما نطالب بحماية مكتسبات المنظومة الصحية الحالية و عدم الانجرار إلى نظرية إحداث تبعية إلى احد مكونات مستويات العرض الصحي أو نظرية إدماج الشبكات الصحية فلكل دوره و خصوصيته و انجازاته و نواقصه فالإصلاح لا يعني البداية من الصفر كما يروج له حالياً بل يجب إرساء قواعد الحكامة في التدبير و مراجعة التعريف المرجعية بالقطاعين و حماية مكتسبات الطب الوقائي و تطوير دوره إلى الطب العائلي و إعطاءه نفس الاستقلالية الممنوحة للمؤسسات الصحية الموجهة إلى الطب العلاجي مع تقوية هاته الأخيرة عبر تعزيز العرض الصحي سواء فيما يخص سد خصاص العنصر البشري بأعداد كافية و توفير المعدات الطبية و البيوطبية في كل مؤسسة على حدة حتى يتوفر المواطن المغربي في كل إقليم على مستشفيات تلي حاجياته في كل التخصصات و تستجيب للمعايير الطبية للعلاج و تضاهي على الأقل ما هو متوفر في المصحات الخاصة المتوسطة أما سياسة إعادة التوزيع فلن تخلق إلا أقاليم محظوظة و أخرى منكوبة لإعادة توزيع الخصاص لا تعيد توزيع إلا نفس الخصاص و ليست هي الحل.

و لا بد من الإشارة أيضاً إلى ضرورة مراعاة خصوصية المهن الصحية من خلال التنصيب داخل الوظيفة الصحية العمومية على جميع المطالب المشروعة التي وجهتها نقابتنا للوزارة في مراسلتها الجوابية و من ضمنها اعتماد نظام أجور ثابت محفز بتحويل الرقم الاستدلالي 509 بكامل تعويضاته لكل الدرجات و إضافة درجتين بعد خارج الإطار، و اعتماد منحة شهرية متغيرة للمردودية إضافية للأجر الثابت تشمل كل العاملين بالمؤسسات

الصحية و الإدارية التابعة لوزارة الصحة على اختلافها، و تفعيل للشراكة بين القطاع الخاص و العام في الاتجاهين، و ضمان الحق في التكوين المستمر، و إصلاح نظام الحراسة و الإلزامية و مع الرفع من تعويضاتها و تغيير طريقة حساب الوحدات، و تطوير تدبير التوقيت باعتماد مقاربة عصرية باعتماد نظام البرنامج الطبي و الصحي، و تخويل الاختصاص في طب الأسرة للأطباء العامين، و حل إشكالية المسؤولية الطبية و التنصيب على الامتياز القضائي و ضمان الحق في الاستقالة بمعايير واضحة و تخفيض سن التقاعد إلى 55 سنة و التقاعد النسبي إلى 21 سنة مع السماح بالاستمرار اختياريا لمن تجاوز هذا السن.

إننا داخل النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام ندعو وزارة الصحة عاجلا إلى الاستجابة لملف الطبيب و الصيدلي و جراح الأسنان المغربي بالقطاع العام كمدخل لتحفيز الجدد على الالتحاق بالقطاع العام بدل النفور العام الحالي و إنصافا للأجيال الحالية التي اشتغلت في ظروف قاسية خدمة للوطن، كما ندعوها إلى فتح نقاش وطني حول مشاريع القوانين حتى لا نحكم عليها بالفشل الذريع كسابقاتها ما دامت وزارة الصحة سائرة في نهج سياسة الأذان الصماء و نهج أسلوب عقلية الأمر الواقع و الاشتغال بمقاربة المنظور الأحادي. ضاربة بذلك عرض الحائط، الروح التشاركية مع الفرقاء الاجتماعيين التي ينادي بها الدستور المغربي و نصت عليها، في أكثر من مناسبة، توجيهات عاهل البلاد من أجل الرقي بقطاع الصحة و بالعاملين فيه. و كل ذلك من أجل ضمان جودة خدمات هذا القطاع و التغلب على التحديات المستقبلية التي تواجهه، و على رأسها وضعية الطبيب المغربي و حقوقه المادية و الاجتماعية و المعنوية كما هو متعارف عليها دوليا.

و عاشت النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام نقابة عتيدة مستقلة جامعة موحدة و مناضلة  
فلنعمل جميعا على الرقي بأوضاع الطبيب المغربي

## عن المكتب الوطني.

النقابة المستقلة لأطباء  
القطاع العام  
المكتب الوطني  
د. المنتظر الصلوي

